الرياض ترفد مركزي عدن بـ(١٠٠ مليون) دولار

الأمناء / خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر وثيقة الصلة بأن البنك المركزي اليمني بعدن قد استقبل الأسبوع الماضي مبالغ مالية كبيرة مقدمة من المملكة العربية السعودية.

وأوضحت المصادر بأن المبالغ التي وصلت والتي تبلغ حوالي "100 مليون" دولار أمريكي مقدمة من المملكة العربية السعودية لمساعدة الحكومة اليمنية على تجاوز الأزمة الراهنة.

وبحسب المصادر فإن هذا المبلغ المقدم من الرياض هو مقدمة لأموال أخرى ستصل تباعا إلى البنك المركزي.

مكتب التحقيقات الفيدرالي يوجه تحذيرا شديد اللهجة لـ(جباري والجبواني)

الأمناء / خاص:

كشفت مصادر مطلعة أن مكتب التحقيق الفيدرالي "إف بي آي" طالب نائب مجلس النواب اليمني عبد العزيز جباري ووزير النقل السابق صالح الجبواني بمغادرة الولايات المتحدة الأمريكية في أقرب وقت محدد وحذرهم من عقد أي لقاءات مع أبناء الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية بدون علم السلطات الأمنية الأمريكية.

وأكدت المصادر أن محققين بمكتب "إف بي آي" للتحقيقات الفيدرالي أبلغوهم في مقر إقامتهم في واشنطن بمغادرة الولايات المتحدة في وقت محدد، وعدم ممارسة أي نشاط سياسي طيلة فترة إقامتهم المتبقية قبل المغادرة.

وفي هذا الصدد رفض أبناء الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى مؤتمر واشنطن وأعلن أبناء الجالية تأييدها المطلق ودعمها الكامل لموقف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية لخيار السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية كأسمى أهدافه على طريق استعادة الدولة، وإنهاء الانقلاب، وإعادة العمل بمنظومة الحقوق والحريات، والمواطنة المتساوية، وضمان تمكين المرأة والشباب من صنع مستقبلهم وبناء السلام المنشود.

وأكد أبناء الجالية اليمنية تمسكهم بنهج السلام، وفقا لمرجعيات الحل الشامل للأزمة اليمنية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخصوصًا القرار 2216، التي تضمن جميعها سلامًا مستدامًا يحفظ للدولة مكانتها وسلطاتها الحصرية، ومؤسساتها الدستورية، ونظامها الجمهوري.

وأضاف أبناء الجالية أن الخروج عن إطار مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية يثبت الانقلاب في صنعاء ويعرقل عملية السلام العادل الشامل التي تقودها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الأزمة اليمنية.

الجدير بالذكر أنه لم يشارك أي أحد في مؤتمر واشنطن من ممثلي الجالية اليمنية ورؤسائها على مستوى كافة ولايات المتحدة الأمريكية.

بالوثائق.. صرف ٤١ مليون ريال سعودي شهريا تغذية للجنود في مأرب

الأمناء / خاص:

كشفت وثائق رسمية تحصلت عليها "الأمناء" عن صرف مبالغ مالية طائلة أنفقتها وزارة الدفاع اليمنية برئاسة اللواء محمد علي المقدشي كـ"تغذية للجنود في محافظة مأرب".

وطبقًا للوثائق الرسمية والاتفاقية المبرمة بين وزارة الدفاع اليمنية والتي مثلها مدير دائرة الإمداد والتموين العسكري بمأرب العميد عبدالله علي السقلدي ومؤسسة أحمد منصور الصوفي للتجارة والمقاولات بمأرب فقد تم تخصيص أكثر من "41" مليون ريال سعودي شهريا لغرض توفير التغذية للجنود.

وتأتي هذه المبالغ التي تدعي وزارة الدفاع اليمنية إنفاقها تحت بند "التغذية" للجنود في جبهات مأرب في الوقت الذي تعاني فيه الجبهات المشتعلة والتي تشهد مواجهات حقيقية مع مليشيات الحوثي بأطراف محافظات لحج وأبين والضالع وشبوة انعدام للتغذية والمؤن الخاصة بالقتال والتي تنفقها قيادات الشرعية العسكرية على جبهات مأرب التي لم تشهد إحراز أي تقدم أو أي مواجهات حقيقية مع المليشيات.

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع
رئاسة هيئة الإركان العامة
هيئة الإمداد اللوجستي
دائرة الإمداد والتموين

الموافق: ٢٤ / ٥ / ٢٠١٧م
الرقم:

عقد اتفاق

انه في يوم الاربعاء الموافق: ٢٤ / ٠٥ / ٢٠١٧م تم الاتفاق بين كل من :

- المشتري : وزارة الدفاع اليمنية - الجمهورية اليمنية - يمثلها مدير دائرة الإمداد والتموين العسكري / العميد - عبد الله علي السقلدي ويعرف هذا العقد بمسمى بالطرف الأول.
- البائع : مؤسسة أحمد منصور الصوفي للتجارة والمقاولات - الجمهورية اليمنية - مأرب - يمثلها المدير العام / أحمد منصور الصوفي - ولغرض هذا العقد يسمى بالطرف الثاني.

ويحل الطرف الثاني بتنفيذ وتوريد وبشكل عادل ملاحظة ان يحظره الوفاء بمتطلبات هذا العقد بتوريد الأصناف المشار اليها في هذا العقد بموجب الشروط المتفق عليها ادناه.

هيئة وان الطرف الأول بموجب هذا العقد يلتزم بشراء الأصناف المتفق عليها وحسب الاحتياج في الميدان من الأصناف في هذا العقد بموجب الاسعار الموضحة بالمكتوبات المرفقة عددا ( ) مكتوبات والتي تعد جزء لا يتجزأ من هذا العقد والمكتوبات المعدة من الطرف الأول في هذا العقد ، حيث سيتم العمل بهذه الاسعار ابتداء من سريان هذا العقد حتى انتهائه

لذا اتفق الطرفان على الالتزام بهذا العقد بموجب البنود والشروط أدناه :

مادة أولى : التزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة بحسب خطة التوزيع من ضمن الاصناف المتفق عليها الموضحة بالملحق المرفق لعدد(٣) صنف لدينا من الغذائيات والتنفيذ ب وجبة غذائية مطبوخة من حيث النوعية والمواصفات وعدم تجاوز الاستحقاقات.

يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بخطة شهرية للمواد المطلوبة وبحسب الكميات المعتمدة من دائرة الإمداد والتموين والمقررة من موازنة جهة وخارجة لكل شهر وذلك بوقت كافي ويلتزم الطرف الثاني بالتوريد بموجبه وعدم التجاوز.

يقوم الطرف الثاني بإيصال الغذاء الى الوحدات التي تم تحت سيطرة قوات الشرعية.

يعطى الطرف الأول معلومة عملية وسلك الفلر معروفه المعتمد بالطرف الثاني من التفتيش والتقيد والاعتماد او اي مصادر تابعة الى ذلك.

التزم الطرف الثاني بالتوريد حسب الكمية والمخصص المحدد له من قبل الطرف الأول وعدم تجاوز الكميات المحددة لكل صنف.

أي اصناف مجهزة او ناقصة تعد الطرف الثاني ليقوم باستبدالها بكمية مثلية ومتساوية لها من حيث الكمية والصنف بنفس المواصفات بالكلف المرفق ويتحمل أي مسئولية ناتجة عن العيوب

مادة ثانية : ... الأول معاملة وإعداد مستحقات الطرف الثاني (٩٠٪) كاملة مقدما مرفقة بالكتوبة لتوريد المواد المطلوب توريدها و(٩٠٪) كاملة اجورة بموجب أصل محضر الاستلام والمتابعة الاعتماد المسار من دائرة الإمداد والتموين العسكري والمعتمدة من رئاسة هيئة الإركان العامة مع موافقة جهة صرف المستحقات المالية ناقصة او طرحها بصورة من محضر الاستلام والمتابعة الاعتماد من وزارة الدفاع اليمنية

العسكرية الأولى تهدد التحالف بتسليم وادي حضرموت لجماعة الحوثي

الأمناء/ خاص:

هددت قيادة المنطقة العسكرية الأولى الموالية للإخوان التحالف العربي بتسليم وادي حضرموت الواقع تحت سيطرتها لجماعة الحوثي في حال لم تحقق مطالبها.

ووفقًا للناشط الإعلامي محمد النود فقد هددت العسكرية الأولى بتسليم الوادي لجماعة الحوثي عقب موجة مطالبات شعبية بإخراج القوات التي ينتمي الكثير من منتسبيها لجماعة الحوثي.

وكتب النود تغريدة قال فيها: "المنطقة العسكرية الأولى في حضرموت، تحاول الضغط على التحالف العربي، من خلال التلويح بتسليم وادي حضرموت للحوثيين ما لم يحقق لهم ما يريدون".

وتساءل النود: "ماذا يريدون؟ هل إصرار بقاء قواتهم في المنطقة العسكرية الأولى ليستمروا بجني المليارات؟ أم الأموال التي اشترطوها مقابل الانسحاب من المنطقة الأولى؟".

تفاصيل فضيحة فساد جديدة للوزير الوصابي.. منحة كويتية بـ(٦٠ مليون) دولار

الأمناء / خاص:

كشف الصحفي والكاتب السياسي، صالح الحنشي، عن فضيحة فساد جديدة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة اليمنية، خالد الوصابي، والموالي لحزب الإصلاح، الفرع المحلي لتنظيم الإخوان.

وتتعلق فضيحة الفساد بمنحة مالية من الصندوق الكويتي، بقيمة 17,600,000 دينار كويتي، ما يعادل 60 مليون دولار، لإعادة تأهيل وتجهيز 12 كلية مجتمع في اليمن.

ووقعت الاتفاقية بين الصندوق الكويتي ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمنية في عام 2014م عندما كان (الأشول) يشغل منصب الوزير وقد تم تأجيل تنفيذ المشروع بعد استيلاء مليشيا الحوثي على صنعاء بقوة السلاح.

وكان المشروع يستهدف في الصيغة الأولى للاتفاقية تأثيث وتجهيز 12 كلية مجتمع في اليمن موزعة على النحو التالي: صعدة، يريم، ذمار، سنحان، البيضاء، مأرب، شرعب السلام، عبس، عمران، القبيطة، اللحية.

واستمر الاتفاق على هذا النحو، حتى بعد سيطرة مليشيا الحوثي على صنعاء، واستيلائها على مؤسسات الدولة، وانتقال وزير التعليم الفني والتدريب المهني –حينها- إلى عدن.

وكان الوزير الإخواني (الأشول) يتمسك بتنفيذ المشروع بالصيغة السابقة، رغم وقوع معظم الكليات المستفيدة في مناطق سيطرة الحوثيين، لكن الصندوق الكويتي رفض وعمل على تأجيله.

وطبقاً للصحفي الحنشي، فإنه وبعد ضغوط من الصندوق الكويتي ورفضه الموافقة على المنحة، مشترطاً أن تكون الكليات المستهدفة في المناطق المحررة، تم إعادة توزيع الكليات على النحو التالي: سيئون، سقطرى، عدن، مأرب، الضالع، الشحر، تعز، شرعب السلام، القبيطة.

وقبل أيام أعلنت وزارة التعليم العالي عن مناقصة لتنفيذ المشروع، نشرتها في صحيفة الشرق الأوسط، بعد الاتفاق مع الصندوق الكويتي على تجديد الاتفاقية.

وقال الصحفي الحنشي، إنه بعد ما تم الاتفاق مع الصندوق الكويتي على إعادة التمويل لمشروع تأثيث كليات المجتمع في اليمن، أصدر وزير التعليم العالي خالد الوصابي قرارا بتعيين مدير مكتبه رمزي المخلافي مديرا لإدارة المشاريع في الوزارة مع احتفاظه بوظيفة مدير مكتب الوزير.

وأضاف إن الوصابي اشترط في الاتفاق أن يكون مدير مكتبه بصفته مديرا لإدارة المشاريع أيضا هو المخول بتنفيذ المشروع والمشرف على تنفيذه.

كما وضع الوزير بندا صريحا في الاتفاق ينص على إعطاء مدير مكتبه مبلغ 600 ألف دولار، طبقا لوثائق رسمية .

وطبقا لقانون المناقصات والمزايدات اليمني، فإن مناقصة بهذا الحجم تتولاها الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات، وتشرف عليها الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، بمعنى عدم اختصاص وزارة التعليم العالي في الإعلان عن هذه المناقصة والإشراف عليها.

لكن الوزير الوصابي لم يكتف بتجاوز القانون، وتفويض نفسه بما ليس في نطاق صلاحياته واختصاصاته، حيث أوعز –بموجب اتفاق مسبق- إلى شركة (لا بوراتوي) التي يديرها أحد أقارب منير الحريبي (الموظف في وحدة المشاريع بوزارة التعليم العالي)، لوضع شروط ومواصفات المناقصة، والتي بدورها أعدت الشروط بما يتناسب معها وبحيث لا تستطيع شركة أخرى منافستها.

وحددت الشركة ذات التاريخ السيئ – بحسب الصحفي الحنشي- مدة التقدم للمناقصة بـ18 يوما فقط رغم أن القانون ينص على أن لا تقل المدة عن 3 أشهر.